

الـخبـار

■ ريس التحرير.
■ مدير المحتوى.
■ ابراهيم العويّد.

■ نائب ريس التحرير.
■ بيار ابي مصعب.

■ مدير التحرير.
■ موفيق الكناز.

■ محاسب التحرير.
■ حسنه عابده.
■ ايلينا حنا.
■ امه اللثري.

■ صادرة عن شركة اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -
■ فزاد -
■ شارع كوكروت -
■ شارع كوكروت -
■ الطائفه للفن
■ لتاكس:

017759500

017759597

ص. ب 113/5963

■ العناوين:

■ الوكيك الحصري:

ads@al-akbar.com

01/759500

■ التوزيع:

■ شركة الوكيل:

ص. ب 6663/14 - 01

03 / 828381

■ الموقع الالكتروني:

www.al-akbar.com

■ صفحات التواصل:

■ /AlakbarNews

■ @AlakbarNews

■ /alakbarnews-paper



تصاعُد الأزمَة: دولَة الإنتاج والتبادل والادّخار

ورد كاسوحة *

إحدى المشاكل الرئيسية التي واجهت سوريا خلال سنوات الأزمة هي الإفقار إلى طروحات واضحة بشأن الاقتصاد، وما إذا كانت بنينته ستتغير بتغير العوامل التي كانت تحافظ على ثبات مؤشراته قبل الحرب.سعر الصرف هو أبرز هذه المؤشرات، وإن لم يكن هو المحدّد الرئيسي لاتجاهات تطوّر الاقتصاد سلماً أو إيجابا. مركزيته كمحور للعملية الاقتصادية أنت لاحقاً، حين بدأ انهيار بحث بوتيرة متسارعة، عقب موجات الهجرة المتلاحقة في الأعوام 2015، 2016، 2017. في هذه المرحلة، تطوّرت عملية الدولة كثيرًا، وخصوصاً مع خسارة العملية الإنتاجية معظم اليد العاملة الشابة التي هاجرت بحثًا عن مصار أخرى للدخل. لم يتحّ تعويض هذا الخلل في السنوات اللاحقة، على الرغم من عودة الكثير من المصانع للعمل في المناطق التي كانت مسرّحا للإستثمارات والقصف أثناء الحرب. حصلت الاستعاضة عبر توظيف النساء وكبار السنّ بكثافة، بدلًا من الشباب، ولكن القيمة المضافة الفعلية للإنتاج كانت قد تراجعت كثيرًا، وهو ما تشهد عليه نسب النمو المتدنّية في هذه المرحلة. بالإضافة إلى انحسار التصدير بشكل كبير نتيجة للندرة الحاصلة في العرض، واقتصاد ما يُنتج وفقًا لِقوة العمل الجديدة على الإستهلاك الداخلي، وبعض وجهات التصدير الباقية من المرحلة السابقة.

فقدان القيمة المضافة لمصلحة

الاكتفاء الذاتي من الغذاء والدواء بهذا المعنى، لم يعد يكفي لتجاوز الأزمة الحاصلة، خصوصاً في ظلّ العقوبات المتزايدة وما طرحه من تحدّيات على السياسة النقدية المعمّدة. صحّح أنّ البنية الإنتاجية القائمة ساعدت في الحدّ من آثار العقوبات، عبر توفير مروحة واسعة من المنتجات التي تساعداً الاقتصاد على الاستمرار، ولكن تأثيرها على سعر الصرف لم يكن باعلى نفسه من الإيجابية، على اعتبار أنها مرتبطة في الأرقى بكتيحية لهذا المنخفض، هي المواد الأولية اللازمة للتصنيع. هذا الطلب المتزايد على الدولار، حتى في عملية الإنتاج

الصيغة اللبنانية المترنحة.. تصدّم الكيان!

وصيف ابراهيم *

ولمزيد من اكتساب القوة لمشروعية الدولة اللبنانية، دعت طبقة الدينية والسياسية حركة فبركة التاريخ، والشعر واختراق حكايات لتميّز لبنان عن الجوار بالحضارة والتكوين والخصوصية. ما أدى إلى تطوّر لبناني داخلي على وقع خلاف عميق بين لبنان واحد من عشرات الدول في الشرق الأوسط التي ابتكرها الاستعمار البريطاني والفرنسي في النصف الأول من القرن العشرين، من دون امتلاكها لأيّ خلفيات تاريخية وسياسية راسخة. لقد صنعها لتلبية وغلائف اقتصادية كحلال الخليج وليبيا وسلطنة بروناي، أو سياسية كوضع البحرين والأردن ولبنان، والكثير من المناطق الأخرى. فعدائش النفط والغاز والصراعات على النفوذ العالني أسنت هذه المعادلات التي لا تزال متضبة في إطار الولاة للغرب،مبهوم السمع والطاعة، وتؤمّن له الطاقة ومواردها لحاجات أسواقه الاقتصادية والخدمات السياسية. نبع المتسلّلين من الدول المنافسة من حيازة أيّ نفوذ. لذلك، فإنّ لبنان الذي خرج من استعمار عثماني متواصل لأربعة قرون، أصبح بجهد بسيط مشروع دولة مستقلة، من صناعة الاستعمار الفرنسي الجديد، بالتعاون مع الكتيبة المارونية.

لقد دعم تأسيس هذه الدولة الجديدة،اهتمام الفرنسيين والبريطانيين ببعثرة سوريا، وامتنع قوتها لإضعاف المنطقة بأسرها. وهذا ما طفّوه بإهداء الإسكندرون المحتل لتركيا، والأردن للهاشميين، وقسم من حوران في الإنبار للعراق، محوّلين لبنان إلى دولة مستقلة، وفلسطين لليهود بعد طرد أهلها منها.

التي تستهدف الحدّ من تأثيره حوَّله، إن لم نقل إلى عملة بديلة، فأقلّه إلى سلعة أساس تتحدّد بموجبها أسعار كل السلع والمنتجات الأخرى في عملية التبادل، سواء داخلياً بين التجار والمستهلكين أو في الخارج بينهم وبين الموزعين. بمعنى أنّ القيمة التبادلية للدولار، وفقاً للتعبير الماركسي الكلاسيكي، هي التي أضحت المحدّد الرئيسي للعملية الاقتصادية، حتّى في ظلّ اقتصاد لا يعتمد على سلّة استيراد كبيرة، ولا يشجع على التبادل بالعملة الأجنبية إلا في حدود ضئيلة. زيادة الإنتاج هنا لا تحلّ شيئاً، خصوصاً في ظلّ الخلل الحاصل فيها، إذ لم تعد القيمة الاستعمالية للسلع التي تختصر معنى عملية الإنتاج متناسبة مع القيمة التبادلية التي استحوذ عليها الدولار بالكامل. فكلّ ما ينتج يُسعر به، وما يتحقّق أحياناً من قيمة مضافة فعلية بالبررة يضمحلّ فوراً بمجرد توريده إلى السوق، حيث لوائح الأسعار التي تُوضع بمعزل، ليس فقط عن كلفة الإنتاج الفعلية، بل أيضاً عن حجم الطلب الذي عادة ما يكون هو المحدّد الفعلي لعملية التسعير.

انفصال عملية الإنتاج، بهذا المعنى، عن العرض والطلب ليس فقداناً للقيمة المضافة بحسب، بل هو بمثابة انتقال كامل لها إلى حيث منتجا العملية الأجنبية التي باتت تختزل كل العمليات الاقتصادية القائمة، من الإنتاج (جزئياً طبعاً) إلى التبادل، وصولاً إلى الأذخار.

تعطيل عملية الإنتاج

استفحال الطلب على الدولار بهذا الشكل، هو المسؤول عن الانهيار الحاصل حالياً في سعر السرة، خصوصاً بعد انتهاء العرض الذي كانت توفّره السوق اللبنانية، حيث كان لا يزال ثمة توازن بين الطلب الكبير عليه داخلياً والذي أتى إلى نشوء السوق السوداء أو الموازية له، وعرضه خارجيا عبر القنوات المصرفية المختلفة. هذا الأخلال الذي بدأ في أواخر العام الماضي، سبّبتمت على الأرجح، وسبّاحاً أشمألاً مختلفة لا تقتصر فقط على ارتفاع الأسعار وفقدان بعض السلع أو احتكارها. الأزمة التي بدأت تلوح في الأفق كنتيجة لهذا المنخفض، هي تعثر عملية الإنتاج نفسها، وخصوصاً في القطاعات الحيوية والاستراتيجية، كالأدوية



وسواها. الجهات التي توزّد المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة، ليست منحصاة للعقوبات الأميركية، ولكنها تحتاج إلى الدولار لقاء توريداتها، ومعها من الحدوث، عبر الأدوية بحملها في خطر - ومعها طبعاً الإسن الضخّي للبلاد - كونها تعتمد في هذا الشقّ المحدّد من تبادلاتها على الدولار بشكل رئيسي، والحال أن تجاوز هذه المعضلة نهائياً لن يحصل قريباً، بسبب ارتباطه بالية التبادلات التجارية في العالم التي يهيمن عليها الدولار بشكل كامل الضرر الحاصل هنا أكبر بكثير من مجرد التحكّم بالأسعار، بهذه الفوضى العارمة. ثقة تفاصيل أخرى مرتبطة بأسعار الأدوية عامة، وطبيعية

سي جاي جونسون - الولايات المتحدة

وبالتالي فإنّ أثره مهما كان كبيراً سينحصر في السوق وبين التجار والمستهلكين، بينما للتأثير الحقيقي هو في التحكّم بعملية الإنتاج نفسها، ومنعها من الحدوث، عبر حرمان أصحابها من المواد الأولية اللازمة لصناعتهم في السوق الدولية. هذا الأمر لا يمنع وصول المنتج إلى السوق بحسب، وكل منتج في هذا القطاع هو حاجة ماسة للناس - بل يخلق كذلك حالة من الهلع في سوق الدواء برئته، بحيث يستحيل الحصول حتى على الأدوية التي تُنتج بالكامل داخلياً، أي من دون الحاجة إلى كل هذه الدورة التي تسببت بهذه الفوضى العارمة. ثقة تفاصيل أخرى مرتبطة بأسعار الأدوية عامة، وطبيعية

حلفاء الانهيار،

التأثير بهذا الشكل على إنتاج السلع الحيوية، لم يبدأ من عملية الإنتاج نفسها، بل انطلق من دوائر أبعد تبدأ بسعر الصرف، قبل أن ينتقل بعد تحويل القيمة التبادلية إلى الدولار بالكامل إلى قطاع السلع، حيث شجّع نشوء سوق الصرف الموازية للتجار على أعمال المضاربة والاحتكار، ليصل الأمر أخيراً إلى التحكّم بعملية الإنتاج نفسها، بعد انهيار العملة المحلية، وعجزها التأمّن عن حماية القيمة الاجتماعية التي يمثلها الإنتاج من الدولار. في كلّ هذه المحطات، كان الطلب على الدولار هو الذي يودي بحلقات الإنتاج والتبادل تبعاً، فبعد انتقال كلفة العملية، وحدّ لها أسعاراً جديدة لا تتعيّن بعملة الإنتاج ولا تتناسب مع كلفتها لجهة الزمن والجهد المبذول وساعات العمل -و- إلخ -بحيث يصبح من المستحيل على أيّ عامل باجر (سواء كان موظفاً أو مياوما أو عاملاً في مصنع) أن يشتريها وفقاً لهذا السعر. التضخّم هنا هو نتاج هذا النشاط التجاري الذي تعجز السلطة عن التحكّم به، بدليل انتقالها من إحقاق إلى آخر في محاولة كبحه، ابتداء من تحديد سعر صرف رسمي يُعلن، يكون بمثابة مقدّمة لجعل الأسعار متناسبة مع كلف الإنتاج وليس مع سعر الدولار، مروراً بمحاولتها الدخول كمنافس في السوق عبر استيراد السلع للتحكّم بعملية التسعير لاحقاً، وصولاً إلى تقبيل التدفّقات النقدية بالدولار، لجعل عملية العرض والطلب خاضعة بالكامل للرقابة الرسمية. هذه الأخيرة، عادة ما تكون أساس عملية إخضاع التدفّقات النقدية بالعملة الأجنبية لعملية الترسمل لهذا القيمة في الداخل، ولكن ليس في أوقات التراج ولاحق تكون القيمة المضافة الفعلية حيث تحصل

نظام التسعير المعتقد في سوريا، والذي لا يخضع لألية العرض والطلب، والذي من دونه أيضاً لكانت هذه الصناعة قد التحقت بكل نظيراتها الخاضعة للعملية التجارية التي يملك الدولار اليد الطولى فيها.

مسؤولية الحصار والعقوبات عن كلّ ذلك، لا تنفي العجز الحاصل عن مواجهتها، وتضاعف التحدي بعد قرب دخول «قانون قيصر» حيزّ التنفيذ، إذ ستصبح الأدوات النقدية بحثّ ذاتها مهدّدة بفعل «تجريم التعامل مع المصرف المركزي والمصرف التجاري التعويل على الأدوات النقدية هنا أساسي، لأنها هي التي تنظّم عملية دخول الدولار وخروجه، وبالتالي لديها حدّ أدنى من التأثير على عملية العرض والطلب التي ترفع أسعار الدولار، ومعها كل أسعار السلع وخصوصاً المستوردة، بالإضافة إلى ما تقوم به على صعيد تحفيز عملية الإنتاج، رغم كلّ التعثر الحاصل لها، وأخره أزمة الصرف، ترفع أسعار الأخيرة. الإنهاء من أزمة الطلب على الدولار لن يكون قريباً، لأنها الأداة الوحيدة المعيارية للنفذ إلى السوق الموازية، رُفّع الطلب المذكور، قيمة المنتجات إلى حدود لا تسمح بها عملية الإنتاج نفسها، وبالتالي فضل قيمتها التبادلية عن القيمة الاستعمالية الفعلية، وحدّ لها أسعاراً جديدة لا تتعيّن بعملة الإنتاج ولا تتناسب مع كلفتها لجهة الزمن والجهد المبذول وساعات العمل -و- إلخ -بحيث يصبح من المستحيل على أيّ عامل باجر (سواء كان موظفاً أو مياوما أو عاملاً في مصنع) أن يشتريها وفقاً لهذا السعر. التضخّم هنا هو نتاج هذا النشاط التجاري الذي تعجز السلطة عن التحكّم به، بدليل انتقالها من إحقاق إلى آخر في محاولة كبحه، ابتداء من تحديد سعر صرف رسمي يُعلن، يكون بمثابة مقدّمة لجعل الأسعار متناسبة مع كلف الإنتاج وليس مع سعر الدولار، مروراً بمحاولتها الدخول كمنافس في السوق عبر استيراد السلع للتحكّم بعملية التسعير لاحقاً، وصولاً إلى تقبيل التدفّقات النقدية بالدولار، لجعل عملية العرض والطلب خاضعة بالكامل للرقابة الرسمية. هذه الأخيرة، عادة ما تكون أساس عملية إخضاع التدفّقات النقدية بالعملة الأجنبية لعملية الترسمل لهذا القيمة في الداخل، ولكن ليس في أوقات التراج حيث تحصل القيمة المضافة الفعلية حيث تحصل

وعملية الإنتاج، وليس العكس.

* كاتب سوري

وينطرق في مقاله هذه إلى أنّ اليمن اللبناني، بالتنسيق مع الرجعات العربية وبعض الدوائر الأميركية والصهيونية، عمل على تسليط الضوء وتعميق إنجازات المقاومة الوطنية اللبنانية.

من خلال الاهتمام بإلياس عطالله، القيادي السابق في الحزب الشيوعي (والذي كان يضطلع بدور في المقاومة الوطنية، من خلال دوره القيادي في الحزب آنذاك، وبعيداً من أن يكون قائداً لها، والذي يقف اليوم في المعسكر المضاد)، وذلك للتلين من المقاومة الإسلامية، إنّ خروج إلياس عطالله من الحزب والتحاقه سياسياً بما يسمى مجموعة 14 آذار، هو كخروج إليي حبيقة بشكل معاكس، حيث تمّ التعاطي معه كبطل لا كسفاوح أو كخروج الشيخ الطفيلي من حزب الله وإدغامه، وهناك حالات كثيرة شبيهة لدى العديد من القوى السياسية. إضافة إلى ذلك، هناك أشخاص يدعون أدواراً ليست لهم بسبب عقدة تلازمهم، كما حين يكتب كاتبنا في مقاله هذه، بأنه كان من أوائل من كلّف في المقاومة الشعبية، وحتى قبل انطلاق مقاومة جمّول. وهنا لن نعلّق، وساترك المهمة للقارئ.

يلوم السيد أسعد الحزب الشيوعي اللبناني على أنّه يتحاور مع قوى سياسية لبنانية كانت مسؤولة عن اغتيال عدد من أعضائه إبان الحرب الأهلية، وهذا ينسي أنه من المفترض أنّ الحرب الأهلية قد انتهت مع «اتفاق الطائف»، وأنّ إعادة الوحدة وبناء الوطن بحاجة إلى الحوار والمصالحة والنقد والعمل والنضال وباشكال ديموقراطية، وهذا ما يجب أن ينطبق على جميع القوى السياسية؛ فليس الحزب الشيوعي هو من عطلّ تنفيذ «اتفاق الطائف» الذي كان لنا اعتراضات كثيرة عليه، وليس الحزب (وثوابي) من صوّت على العفو العام، وعلى العفو الخاص الذي طال سمير ججعج. وليس الحزب من صاغ نظاماً انتخابياً طائفياً عنصرياً، وبخلاف «اتفاق الطائف» نفسه. وليس الحزب من قام بالتحالف الرباعي في عام 2005، وليس هو من ضرب العمل النقابي ونسق مع «القوات»، والسنقيل، وغيرهما. وليس الحزب من شكّل طائفة الحوار لمناقشة الخطة الدفاعية بوجه العدو الصهيوني، حيث دُعيت إلى المشاركة فيه قوى وأحزاب تمثّل الطوائف والمذاهب وأحزاب تعاملت مع العدو الإسرائيلي، بدلاً من دعوة القوى التي أسست وشاركت في المقاومة، لنناقشة ووضع هكذا خطة. هناك الكثير ممّا يمكن أن يُذكر هنا لكن سنكتفي بهذا للتشيط الناكرة.

تحدث الكاتب عن دور الحزب الشيوعي في انتفاضة 17 تشرين، ممتعضاً منها ومثمّها إياه بتحوّله نحو الليبرالية، هنا بيت القصيد وهدف مقاله، هو الحزب الشيوعي في الانتفاضة هو ما يعطى للمشروعية الوطنية والطبقية لها، لأنّ ارتباط النضال التحرري مع النضال من أجل التغيير هو الشعار الذي رفعه الحزب، ويعمل عليه من أجل بناء وطن حرّ ديموقراطي علماني مقاوم. هذا الشعار، هو الذي يربك ويضعف من كان واجباً عليه أن يقف إلى جانب مطالب شعبه في العيش الكريم، بعيداً عن الطائفية البغيضة المنتجة لكلّ أصناف الفساد.

قاعدة الانتفاء الوطني للبنانيين.

*** أستاذ جامعي**

ردّأعله أسعد أبو خليل

نعرف القاتك والقاتك يعرفنا...

أحمد بدران*

كتب أسعد أبو خليل مقالة بعنوان «اغتيالات الشيوعيين في لبنان: عندما همّس غازي كنعان في أذن كريم مرّوة» («الأخبار»، 6 حزيران/ يونيو 2020). هذه المقالة تأخذنا، وبسذاجة، إلى عالم الاغتيالات والمجازر التي تعرّض لها الحزب الشيوعي اللبناني، منذ بداية الحرب الأهلية عام 1975 حتى آخر شهيد سقط غمراً على أيدي قوى الفاشية والظلامية وأيدي العدو الإسرائيلي وعملائه، ويتسالل وينوع من السذاجة الظاهرة، لماذا عندما يتذكر الشيوعيون شهداءهم، ممن قضوا اغتيالاً، لا يتذكرون إلا المتّهمين فيها من عناصر حزب الله؟ ويتابع الكاتب، (وهنا يبرز حرصه على ضرورة المساواة بين من سّماهم في مقاله مشاركين في التصفية الجسدية لشيوعيين)، لماذا لا يأتي الشيوعيون على ذكر «حركة أمل» و«الكتائب» و«القوات اللبنانية»، وبعض الفصائل الفلسطينية، مثلاً، في مسؤولياتهم عن هذه الاغتيالات؟ لا يذكر الكاتب الأسباب والأهداف الحقيقية أو المراحل الزمنية والظروف السياسية التي كانت حين استهدف الحزب الشيوعي اللبناني؛ بدأ من دوره في النضال ضدّ المشاريع الاستعمارية في منطقتنا كافة، ثمّ وقوفه ونضاله إلى جانب قضيّة الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة العربية من أجل التقدّم والحرية والعدالة، واستكمالاً إلى دوره الوطني في النضال من أجل بناء وطن علماني ديموقراطي حر، مروراً بالتصديّ للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والمشاريع الفاشية والظلامية، وصولاً إلى دوره في المبادرة، مع قوى يسارية لبنانية لإطلاق «جبهه المقاومة الوطنية اللبنانية» (جمّول) ضد احتلال العدو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والتي أدّت إلى حدره عن العاصمة بيروت، وكل المناطق التي احتلّت في الجبل والجنوب والبقاع حتى الشريط المحتل، بفضل هذه المقاومة البطولية والشرسة التي انطلقت من بيروت وصولاً إلى الجنوب، حيث سقط الحزب الشيوعي اللبناني فيها مئات الشهداء، والجرحى والأسرى والمعتقلين. وتشهد على ذلك، تصاريح العدو عن ضراوة مواجهة عمليات «جمّول» وكلفتها البشرية والمادية عليه. وكانت الغارة الجوية التي نفذها طيران العدو على مقر اللجنة المركزية للحزب في منطقة الرميّة والتي سقطت نتيجتها قادة ومناضلون للحزب، دليلاً عن مدى شراسة تلك المواجهة. ويشهد، أيضاً على ذلك، ما صرح به قادة العدو من أنّ «عملية البطة سهي بشارة ضد العميل لحد سلّمت أحمّاد قرار الانسحاب من جنوب لبنان لدى العدو الإسرائيلي».

لقد تعرّض الحزب للمضايقات وللتصفيات الجسدية التي طالت بعض القادة والرفاق، وصولاً إلى مجازر من أطراف سياسية وأمنية عدّة في الداخل، ومن قبل العدو وعملائه، بسبب مواقفه ونضالاته. وهنا، أحبّ أنّ أطمئن الكاتب ومتابعيه بأننا نعرف جيداً من قام بتلك الاغتيالات والإرهاب والمجازر، بحق رفاقنا وأهلنا وشعبنا، وهم أيضاً، أي من قام بها، يعلمون بأننا نعرفهم ونحن لن ننسى.

ويثمّنهم السيد أسعد بأنّ حزبنا يببالغ بدوره في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وتأثيره ودحره، حتى أصبحنا نصنّق أننا أصحاب هذا الدور! على حدّ قوله؛ فهو مصرّ على لعب دور السناج والمهزج، بينما العدو يقترّ بالهزيمة أمام المقاومة، وأينساحبه لغاية الشريط المحتل في الجنوب. يومها، بسبب ضربات المقاومة الوطنية اللبنانية، أي أن يعادل 80 في المئة من الأراضي التي احتلها عام 82 وهذا موقّع. نحن هنا لا ننكر دور كل القوى التي شاركت في مقاومة الاحتلال، وطنية كانت أم إسلامية، بل نعتبر أنّ الغاية من رفع شعار المقاومة الوطنية اللبنانية، وقتها، كان تحفيز مشاركة كلّ الوطنيين وعموم الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال ومن كلّ المنطق.

وينطرق في مقاله هذه إلى أنّ اليمن اللبناني، بالتنسيق مع الرجعات العربية وبعض الدوائر الأميركية والصهيونية، عمل على تسليط الضوء وتعميق إنجازات المقاومة الوطنية اللبنانية. من خلال الاهتمام بإلياس عطالله، القيادي السابق في الحزب الشيوعي (والذي كان يضطلع بدور في المقاومة الوطنية، من خلال دوره القيادي في الحزب آنذاك، وبعيداً من أن يكون قائداً لها، والذي يقف اليوم في المعسكر المضاد)، وذلك للتلين من المقاومة الإسلامية، إنّ خروج إلياس عطالله من الحزب والتحاقه سياسياً بما يسمى مجموعة 14 آذار، هو كخروج إليي حبيقة بشكل معاكس، حيث تمّ التعاطي معه كبطل لا كسفاوح أو كخروج الشيخ الطفيلي من حزب الله وإدغامه، وهناك حالات كثيرة شبيهة لدى العديد من القوى السياسية. إضافة إلى ذلك، هناك أشخاص يدعون أدواراً ليست لهم بسبب عقدة تلازمهم، كما حين يكتب كاتبنا في مقاله هذه، بأنه كان من أوائل من كلّف في المقاومة الشعبية، وحتى قبل انطلاق مقاومة جمّول. وهنا لن نعلّق، وساترك المهمة للقارئ.

يلوم السيد أسعد الحزب الشيوعي اللبناني على أنّه يتحاور مع قوى سياسية لبنانية كانت مسؤولة عن اغتيال عدد من أعضائه إبان الحرب الأهلية، وهذا ينسي أنه من المفترض أنّ الحرب الأهلية قد انتهت مع «اتفاق الطائف»، وأنّ إعادة الوحدة وبناء الوطن بحاجة إلى الحوار والمصالحة والنقد والعمل والنضال وباشكال ديموقراطية، وهذا ما يجب أن ينطبق على جميع القوى السياسية؛ فليس الحزب الشيوعي هو من عطلّ تنفيذ «اتفاق الطائف» الذي كان لنا اعتراضات كثيرة عليه، وليس الحزب (وثوابي) من صوّت على العفو العام، وعلى العفو الخاص الذي طال سمير ججعج. وليس الحزب من صاغ نظاماً انتخابياً طائفياً عنصرياً، وبخلاف «اتفاق الطائف» نفسه. وليس الحزب من قام بالتحالف الرباعي في عام 2005، وليس هو من ضرب العمل النقابي ونسق مع «القوات»، والسنقيل، وغيرهما. وليس الحزب من شكّل طائفة الحوار لمناقشة الخطة الدفاعية بوجه العدو الصهيوني، حيث دُعيت إلى المشاركة فيه قوى وأحزاب تمثّل الطوائف والمذاهب وأحزاب تعاملت مع العدو الإسرائيلي، بدلاً من دعوة القوى التي أسست وشاركت في المقاومة، لنناقشة ووضع هكذا خطة. هناك الكثير ممّا يمكن أن يُذكر هنا لكن سنكتفي بهذا للتشيط الناكرة.

تحدث الكاتب عن دور الحزب الشيوعي في انتفاضة 17 تشرين، ممتعضاً منها ومثمّها إياه بتحوّله نحو الليبرالية، هنا بيت القصيد وهدف مقاله، هو الحزب الشيوعي في الانتفاضة هو ما يعطى للمشروعية الوطنية والطبقية لها، لأنّ ارتباط النضال التحرري مع النضال من أجل التغيير هو الشعار الذي رفعه الحزب، ويعمل عليه من أجل بناء وطن حرّ ديموقراطي علماني مقاوم. هذا الشعار، هو الذي يربك ويضعف من كان واجباً عليه أن يقف إلى جانب مطالب شعبه في العيش الكريم، بعيداً عن الطائفية البغيضة المنتجة لكلّ أصناف الفساد.

*** قيادي سابق في الحزب الشيوعي اللبناني**

^[1] وينطرق في مقاله هذه إلى أنّ اليمن اللبناني، بالتنسيق مع الرجعات العربية وبعض الدوائر

^[2] الأميركية والصهيونية، عمل على تسليط الضوء وتعميق إنجازات المقاومة الوطنية اللبنانية

^[3] من خلال الاهتمام بإلياس عطالله، القيادي السابق في الحزب الشيوعي (والذي كان يضطلع

^[4] بدور في المقاومة الوطنية، من خلال دوره القيادي في الحزب آنذاك، وبعيداً من أن يكون قائداً

^[5] لها، والذي يقف اليوم في المعسكر المضاد)، وذلك للتلين من المقاومة الإسلامية، إنّ خروج إلياس